

مطعن عبد الرحمن سليمان (شركة مطاحن عامر) بساحل روض الفرج
وتحته شركة مطاحن عامر .

٢ - محافظة الدقهلية :

مطعن أحمد يوسف الطويل بالمنصورة ، وتحته مطعن سلندرات
محمد حسين الطويل .

٣ - محافظة المنوفية :

مطعن عبد الفتاح عبد الحميد عمر بجوف ، وتحته مطعن الشرق
(عبد الفتاح عبد الحميد) .

٤ - محافظة الغربية :

مطاحن الفق وعبد بطنطا ، وتحته مطعن شركة الاتحاد المطحون
والبريد .

٥ - محافظة الجيزة :

مخزق فرغلي ، وتحته مخزق التحرير .

٦ - محافظة بور سعيد :

مطعن سلندرات بني ارجuros وشركاه ببور سعيد، وتحته شركة
المطاحن المصرية فالسلندرات "ليوار جيروس وشركاه" .

٧ - محافظة المنيا :

مطعن بنيامين ديترى بالمنيا ، وتحته مطاحن المنيا ومتغرة .

مطعن أنسيموس وفرح علوى ، وتحته مطاحن اخوان فرح .

شركة اخوان الصالب بأبو قرقاص، وتحتها شركة اخوان الصالب (مطاحن
غلال ، مصانع تلح) .

٨ - محافظة سوهاج :

مطعن عبد الله عبد الآخر بطهطا، وتحته مطعن عبد الله عمر
عبد الآخر وشركاه .

قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٦

بتصحیح أسماء بعض الشركات والمنشآت التموینية
المضافة إلى الجدولين المرافقين للقانونين رقمي ١١٧ ،
١١٨ لسنة ١٩٦١ بالقانونين رقمي ٥١ لسنة ١٩٦٣ ،
٤٢ لسنة ١٩٦٢

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرار مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدره :

مادة ١ - تصحيح أسماء المطاحن والمخابز والمصانع المضافة بذاتها
القانونين رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ بإضافة شركات ومنشآت إلى الجدولين
المرافقين للقانونين رقمي ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت
ورقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بمساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت ،
ورقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ بإضافة بعض الشركات والمنشآت التموینية إلى
الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات
والمنشآت ، إلى الجدولين المرافقين للقانونين رقمي ١١٨، ١١٧ لسنة ١٩٦١
وذلك على النحو الآتي :

أولاً - المطاحن والمخابز :

١ - محافظة القاهرة :

مطاحن دباب غانم بمصر القديمة ، وتحتها مطاحن شركة اخوان غانم .
مطاحن أولاد بني كافوراس بالسيدة زينب ، وتحتها مطاحن قسطنطين
بني كافوراس .

مطعن عبد الحميد الرمالي بالسيدة زينب } وتحتها شركة مطاحن ومخابز
مخزق عبد الحميد الرمالي بالسيدة زينب } عن الدين يوسف الرمالي .

قانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٦

بتعديل أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧
بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات
بين المؤجرين والمستأجرين

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :
مادة ١ - يعدل بنص المادة الثانية فقرة (١) من القانون رقم ١٢١
لسنة ١٩٤٧ ببيان إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين
والقوانين المعدلة له النص الآتي :

”مادة ٢ فقرة (١) - إذا لم يتم المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة طبقاً
للقانون خلال عشرة عشر يوماً من تاريخ تكليفه بذلك بإعلان على يد محضر
على أنه لا يحكم بالإخلاء إذا قام المستأجر بأداء الأجرة حتى تاريخ
السداد والفوائد المستحقة والمصاريف القانونية قبل قفل باب المرفأة
في الدعوى“.

مادة ٢ - تعود إلى المرافعة قضائياً الإخلاء أو الطرد للخلف
عن سداد الأجرة المحجوزة لحكم وقت العمل بهذا القانون ، كما يوقف تنفيذ
الأحكام الصادرة بالإخلاء أو الطرد للخلف عن سداد الأجرة والتي لم يتم
تنفيذها حتى تاريخ العمل بهذا القانون إذا قام المستأجر بأداء الأجرة
المستحقة حتى تاريخ السداد والفوائد المستحقة والمصاريف القانونية
وذلك قبل تمام تنفيذ الحكم .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً
من تاريخ نشره .

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ربيع الآخر ١٢٨٦ (١٥ أغسطس سنة ١٩٦٦)

جمال عبد الناصر

ثانياً - المضارب

١ - محافظة الإسكندرية :

مضرب فتحى إبراهيم الزيات وصحنه شركة الفتح للمضارب الأرض
والتصدير (فتحى الزيات وشركاه) .

٢ - محافظة البحيرة :

مضرب الأرض سعد عبد الله زين الدين وشركاه (عادل كوكو) وصحنه مضرب
أرز ادكو (سعد زين الدين وشركاه) .

٣ - محافظة الغربية :

مضرب الشركة المصرية لضرائب الأرض بالحملة الكبرى (استشعار عباس
أبو حسين والسيد أحمد المرمى) وصحنه مضرب الشركة المصرية لضرائب
الأرض (الصاوي وشركاه) .

مضرب شركة مطاحن ومضارب الحلة (مضرب السيد عبد الله أمام
وشركاه) وصحنه شركة مطاحن ومضارب الحلة الكبرى (ملك نصرة محمد
السجني) استشعار السيد عبد الله أمام .

٤ - محافظة الدقهلية :

مضرب شركة أحمد رشاد البدرى بالمنصورة ، وصحنه مضرب ومطحن
البدرى .

مضارب القاضى بالمنصورة ، وصحتها مضرب ومطحن القاضى

مضرب أرز شرين بشرين ، وصحنه مضارب أرز شرين الحديدة
(إبراهيم شكري وشركاه) .

٥ - محافظة الشرقية :

مضرب أرز الإبراهيمية (محمد حلمى بلقى بالإبراهيمية) وصحنه مضارب
أرز الإبراهيمية ومؤسسة بلقى التقاوى (محمد حلمى بلقى) .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً
من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ ،即 ١٥ لسنة ١٩٦٣
المشار إليها .

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ربيع الآخر ١٢٨٦ (١٥ أغسطس سنة ١٩٦٦)

جمال عبد الناصر